

ذات الاقتصاد الريعي، حيث ثروات كبيرة من البترول أو المعادن لا يُبذل جهد يذكر فيها، وبالميزانية يمكن للبلاد أن ترقى، ولكن يمكن أن تتراجع، وعلى إثر الحرب العالمية الثانية كانت الأرجنتين واحدة من أربعة أو خمسة أكبر اقتصاديات مزدهرة في العالم، ولكن سياسات سيئة. كانت اختيارات الميزانية وجهها الظاهر. أدت بها إلى وضع من الفقر كبير، أخذت بتداركه في السنوات الأخيرة. وبالتالي فإن الانتعاش يحتاج من الحكومات يوما بعد يوم وسنة بعد سنة إلى اختيارات معينة ويقتطع مستمرة لترجمتها الميزانيات بتوازناتها وخياراتها إلى إنجازات تدفع إلى الأمام.

**وما** يقف المرء أمامه ولا ينبغي أن يغيب عنه وهو يستعرض ميزانيات دول المنطقة المغربية يتمثل بالأولوية في أمرين اثنين :

1/ أن الاستثمار الحكومي بقي حجر الزاوية في عملية التنمية، وهو ما يبرز من خلال الميزانيات، ولكن ذلك الاستثمار وهو ما يعتبر عادة استثمارا غير منتج عاجلا، بقي قاصرا، وينبغي دفعه بقوة خاصة والتوازنات المالية قائمة ولا تمثل تحديا مثلما هو شأن بعض الدول الأوروبية اليوم وخاصة اليونان وأيرلندا وربما غدا إسبانيا والبرتغال

وايطاليا وفرنسا، وما زالت البنية التحتية في بلداننا في حاجة كبيرة إلى مزيد التطوير، لأنها هي القاعدة التي تقوم عليها التنمية، وارتفاع نسق النمو وهي الأساس الخالق للتشغيل ومواكبة التطور الديمغرافي، والدافع للاستثمار الخاص الذي يوصف بأنه المنتج فورا.

2/ أن ميزانيات الدول المغربية، لا تخص في شيء التوجه نحو توفير أي فرصة نحو دفع التقارب المغربي، سعيا وراء تقريب ساعة الوحدة أو الإتحاد أو حتى التكامل. فما زالت أداة الميزانية وهي الأداة الرئيسية في يد الحكومات قاصرة عن إبراز أي إرادة سياسية نحو خدمة الهدف الأعلى المتمثل في الوحدة، فالمنشآت المنجزة لا تضع في خلفياتها أن تكون في خدمة مزيد التقارب المغربي، والميزانية في دولنا المغربية لا اثر لها البتة في حياتنا الجماعية، ولا ضرورة أن نوحده مسعانا، أو حتى ندخل الانسجام على أدواتنا المالية لنستخرج منها المعطيات التي تسهل المقارنة سعيا نحو تسهيل الاندماج.

**فهمتي** توحيد بيوت الخبرة والدراسات الإستراتيجية عندنا، وضرورات التنسيق بيننا عند وضع الميزانيات، الأولويات المغربية لا فقط الظرفية ولكن أيضا الإستشرافية في عالم تحكمه التكتلات الضخمة وتواجهه التحديات العاتية. ■

**هاولنا** في هذا العدد وبصعوبة كبيرة استعراض ميزانيات الدولة في البلدان المغربية بالتعاون مع عدد من أهل الذكر لاستجلاء الخيوط التي تربط بين المقاصد المحلية والمغربية.

**والميزانية** العامة هي الأداة العملية لأداء الدولة لأدوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وعبرها يمكن للمرء أن يعرف المسار والتوجهات وكذلك الأهداف والوسائل، وفي النهاية المقاصد.

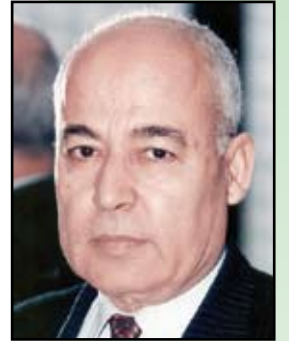
**وسواء** كان الأمر يهم الموارد أو الإيرادات كما يقال من بلد إلى آخر في المنطقة المغربية، والنفقات أو المصاريف، فإن تحصيل تلك الموارد، يبرز توجهات الدولة، ومدى الحرص على العدل والإنصاف في تقاسم الأعباء التي تتكون منها المدخيل التي تخصص للإنفاق، هذا الإنفاق الذي بدوره يوجي بطبيعة سياسات الدولة وتوجهاتها، ما يخص منها للمهمات الاجتماعية وحجمه، وما يخص منها للمهام الاقتصادية وبالذات الاستثمار، وما يخص منها للنفقات السيادية وتلك المتعلقة بالدفاع.

**فالميزانية** هي المرآة التي تعكس مدى النمو المسجل ومدى أهمية التوجهات لتحقيق انتعاشه، وبالتالي توفير الكعكة الهزيلة أو المنتفضة التي ستقاسمها فئات المجتمع، وفقا لرؤيا معينة عادلة أو أقل عدلا. فكيف تكون الجباية حافزة للتنمية؟

**وإذا** كانت الإيرادات عادة وغالبا متماثلة، فإن الإنفاق هو الذي يبرز السياسات وطبيعتها، والفروق بينها، فالإنفاق الاجتماعي مثل التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية تدل عادة على توجهات تعتبر تقدمية، والإنفاق الكبير على التسليح يبرز ظاهرة وجود مشاكل مع الجيران، وفيما تعتبر مخصصات ما يسمى بالعنوان الثاني أو ميزانية التجهيز أو الاستثمار دليلا على قدرة الدولة على التوفير والادخار لبناء المستقبل وتحقيق التنمية وإتاحة فرص العمل للوافدين الجدد على سوق الشغل، فإن انزلاق مخصصات ميزانية التصرف وعدم التحكم فيها يعتبر «سفها» ماليا يؤدي إلى انخراط التوازنات وما يتبعه من تضخم حجم العجز وتعاضم المديونية، وبالتالي ارتفاع الأسعار وعدم السيطرة على عوامل الاقتصاد، وعبر الميزانية يتم التحكم في تلك العوامل أو تركها على عواهنها وبالتالي دفع البلاد على طريق التنمية والازدهار، أو على العكس من ذلك.

**وليس** هناك وضع مزدهر دائما. إلا في البلدان

**في محيط منفتح ومعولم سمته  
المنافسة وظرفية عالمية  
تهزها الأزمات..  
ما هو دور الميزانية في مطلع  
العشرية الثانية للقرن 21؟**



**إسماعيل بولحية**  
boulahiaismail@yahoo.fr